

Distr.: General
12 March 2020
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
3	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية
4	ثالثا - الميزانية
4	رابعا - الظروف الاقتصادية
4	ألف - لمحة عامة
4	باء - مصائد الأسماك والزراعة
6	جيم - السياحة
6	دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة
7	هاء - البيئة والهيدروكربونات

* هناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (د) من ميثاق الأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من حكومة الأرجنتين، والمعلومات المتاحة في المصادر العامة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة، المتاحة على الموقع:

<https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers>



الرجاء إعادة استعمال الورق



8	خامسا - الظروف الاجتماعية
8	ألف - لمحة عامة
8	باء - الصحة العامة
9	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
9	دال - التعليم
9	سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها
10	سابعا - التطورات الثنائية
10	ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية
11	تاسعا - نظر المنظمات والمننديات الحكومية الدولية
12	عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل
12	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
13	باء - موقف حكومة الأرجنتين
14	حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة
14	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
16	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
17	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

1 - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ظل مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1946، عقب قيام المملكة المتحدة بإحالة المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة 66 (د-1). وفي الجلسة الخامسة والعشرين التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في 6 كانون الأول/ديسمبر 1946، في الدورة الأولى للجمعية العامة، أعرب وفد الأرجنتين عن تحفظ مفاده أن حكومة الأرجنتين لا تعترف بالسيادة البريطانية على جزر فوكلاند (مالفيناس). وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تحفظ مواز مفاده أنه لا يعترف بسيادة الأرجنتين على تلك الجزر.

2 - وتتألف جزر فوكلاند (مالفيناس) من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها الكلية نحو 12 173 كيلومترا مربعا. وتقع الجزر في جنوب المحيط الأطلسي، على مسافة حوالي 770 كيلومترا شمال شرقي كيب هورن، وعلى مسافة نحو 480 كيلومترا شرق الجزء القاري من أمريكا الجنوبية. وتدار جزر ساوث جورجيا، الواقعة على بعد نحو 1 300 كيلومتر جنوب شرقي مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر ساوث ساندويتش، الواقعة على مسافة 750 كيلومترا شرقي جنوب شرق جزر ساوث جورجيا، من جزر فوكلاند (مالفيناس) كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند حاليا منصب مفوض جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش في آن واحد. ويبين تعداد عام 2016 أن مجموع السكان المقيمين يبلغ حوالي 3 200 نسمة (2 841 نسمة، عند استبعاد المتقاعدين المدنيين وعائلاتهم المرتبطين بمجمع وزارة الدفاع في الجزر)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة منذ التعداد السابق في عام 2012 وعدد السكان الأكبر المسجل منذ عام 1931. وهناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، كما أكدت الجمعية العامة ذلك في قرارها 2065 (د-20) وفي القرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية

3 - احتجت الأرجنتين على الدستور الذي أقر في عام 2008، والذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2009 (الصك القانوني لعام 2008، رقم 2846) (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء السلطة التشريعية رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ليعمل رئيسا للخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. وينظر المجلس التنفيذي في مسائل السياسات العامة، وهو يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما لا يحق لهما التصويت هما الرئيس التنفيذي ووزير المالية. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي دون أن يحق لهما التصويت. ويتولى الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة، المسؤولية النهائية عن مسائل تشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة) وإقامة العدل. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يسن القوانين المتعلقة بالسلم والنظام والحوكمة الرشيدة في الإقليم، في حين تبقى السلطة الكاملة التي تخول صلاحية سنّ هذه القوانين

حكرا على التاج البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، يملك البرلمان البريطاني سلطة غير محدودة لسن قوانين لجميع أقاليم ما وراء البحار.

4 - وأجريت انتخابات عامة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ومن بين الأعضاء الثمانية الذين انتُخبوا لمدة أربع سنوات في تلك الانتخابات، يمثل خمسة أعضاء الدائرة الحضرية في الإقليم، وهي ستانلي، التي يعيش فيها معظم السكان، بينما يمثل ثلاثة آخرون كامب، وهي دائرة المقيمين خارج ستانلي. ولا توجد في الإقليم أحزاب سياسية، ولذلك يُنتخب جميع الأعضاء بوصفهم مرشحين مستقلين. وتقلد الحاكم نايجل فيليبس مهام منصبه في أيلول/سبتمبر 2017. ومن المتوقع إجراء الانتخابات العامة المقبلة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في عام 2021.

5 - وخلال عام 2019، واصلت كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة تأكيد مواقفهما بشأن السيادة على الإقليم (انظر الفرعين "عاشرا" و "حادي عشر").

ثالثا - الميزانية

6 - تبدأ السنة المالية في الإقليم في 1 تموز/يوليه وتنتهي في 30 حزيران/يونيه. وتبلغ ميزانيتها الإجمالية للفترة 2020/2019 ما مقداره 116,9 مليون جنيه إسترليني مع ميزانية تشغيلية تبلغ 75 مليون جنيه إسترليني وميزانية رأسمالية قدرها 39,3 مليون جنيه إسترليني ممولة من الضرائب وريع الموارد في الإقليم. ولا يزال الإقليم يبذل قصارى جهده للحفاظ على استراتيجية تحقق توازن الميزانية، ويدعم الهدف المالي المتمثل في عدم اقتراض القطاع العام لأغراض التشغيل.

رابعا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

7 - وفقا للتقرير عن تعداد عام 2016 لسكان الإقليم، حُسب متوسط دخل الأسر المعيشية، في عام 2016، بمبلغ 43 600 جنيه إسترليني، بمتوسط قدره 37 500 جنيه إسترليني، وزيادة نسبتها 15 في المائة مقارنة بعام 2012 عندما أُجري تعداد السكان السابق؛ وبلغ معدل البطالة 1 في المائة، كما كان عليه الحال في عام 2012، ويعمل شخص واحد من كل خمسة أشخاص في وظيفتين أو أكثر، وغالبا ما يكون ذلك باختيارهم، وفقا للدولة القائمة بالإدارة.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

8 - يشكل نوع الحبار من جنس لوليغو، أو حبار المرجان الكاريبي، والحبار القصير الأنزع الدعامة الأساسية لمصائد الأسماك والاقتصاد في جزر فوكلاند (مالفيناس). وأفيد بأن مجموع كمية المصيد من حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأنزع في عام 2018 قد بلغ حوالي 800 000 طن و 54 000 طن، على التوالي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، استأثر قطاع مصائد الأسماك، بوصفه أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 35 إلى 55 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وتُستثمر موارد كبيرة لضمان استغلال الأرصدة السمكية على أساس مستدام.

9 - وبموجب الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من الإعلان المشترك الصادر في مدريد في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989، وعقب البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، عقدت اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعاً في بوينس آيرس في أيار/مايو 2018 وتموز/يوليه 2019 ولندن في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي عام 2019، استمر تبادل البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك، وأجريت رحلتا بحث بحري مشتركتان لدراسة الحبار القصير الأذرع وسمك البياض الأزرق الجنوبي (انظر أيضا الفرع السابع أدناه).

10 - ووفقاً للمملكة المتحدة، من حق سكان جزر فوكلاند استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير. وطوال عام 2019، كررت المملكة المتحدة التأكيد على ضرورة أن تقي حكومة الأرجنتين بالالتزامات الواردة في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016 الصادر عن الأرجنتين والمملكة المتحدة، الذي تم الاتفاق فيه على أن تُتخذ التدابير الملائمة لإزالة جميع العقبات التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك في مجالات التجارة والصيد والنقل البحري والهيدروكربونات. وتشير المملكة المتحدة إلى أن البيان المشترك ذكر أن الحكومتين اتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 تنطبق على ذلك البيان المشترك وعلى نتائجه (انظر أيضا الفقرة 35). وتؤكد المملكة المتحدة أن نص البيان المشترك لا يشير إلى استئناف المفاوضات بشأن السيادة ويكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة بشأن هذه المسألة.

11 - وقد أدانت الأرجنتين استغلال المملكة المتحدة من جانب واحد للموارد الطبيعية، وأكدت مجدداً موقفها بأنه ينبغي لكلا الطرفين الامتناع عن إجراء تعديلات من جانب واحد في الحالة خلال الفترة التي تخضع فيها الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 49/31 المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1976 (للاطلاع على نظر المنظمات والمنظمات الحكومية الدولية في الموضوع، انظر الفقرة 41 أدناه). ورأت حكومة الأرجنتين أن البيان المشترك يشكل خارطة طريق - عملية في طبيعتها وغير ملزمة - تعكس النية السياسية للأطراف لإعادة إجراء حوار بشأن جميع المسائل المتصلة بجنوب المحيط الأطلسي، من دون استثناءات، في إطار صيغة مظلة السيادة. وترى الأرجنتين أن الهدف من البيان هو تهيئة ظروف مفضية إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين لحل النزاع على السيادة الذي يشكل استمراره العقبة الرئيسية أمام تنمية الجزر. وأعربت الأرجنتين عن أسفها لاستمرار المملكة المتحدة في تجاهل التزامها باستئناف المفاوضات بشأن السيادة. وأكدت الأرجنتين أيضاً أنه على الرغم من استئناف أنشطة اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي (انظر الفقرة 9 أعلاه)، واصلت المملكة المتحدة إجراءاتها الانفرادية فيما يتعلق بترخيص الصيد.

12 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينصب تركيز القطاع الزراعي على تربية الحيوانات، وفي المقام الأول إنتاج الصوف واللحوم لكل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وتتسم التربة الطبيعية بالحمضية وانخفاض الخصوبة، ويحد ذلك، إلى جانب المناخ المحيطي العاصف والبارد، من زراعة المحاصيل. ورغم توفر الإنتاج المحلي من الفواكه والخضروات لغرض الاستهلاك المحلي، يتم استيراد غالبية المنتجات الغذائية الزراعية. وتتولى وزارة الزراعة في الإقليم مسؤولية إدارة هذا القطاع، وهناك خطة جارية مدتها خمس سنوات لدعم التطوير والابتكار في قطاع الزراعة.

جيم - السياحة

13 - يسهم قطاع السياحة بشكل كبير في اقتصاد الإقليم. وقد بلغ مجموع إنفاق السياح في عام 2018 ما قدره 8,8 ملايين جنيه إسترليني. وفي عام 2018، اجتذبت السياحة البرية 5 565 زائراً، بزيادة قدرها 9,2 في المائة مقارنة بعام 2017. وبلغ عدد المسافرين على السفن السياحية 62 505 زائرين في عام 2018، بزيادة قدرها 8,7 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة (انظر أيضا الفقرة 17 أدناه).

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

14 - يبلغ طول الطرق في الإقليم حوالي 1 000 كيلومتر. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت خدمات الشحن الساحلي وخدمات النقل المنتظمة بالعبّارات وخدمات النقل الجوي المحلي ضمان الربط بين المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والجزر الغربية والجزر النائية.

15 - وفي عام 2019، استمرت الرحلات الأسبوعية المنتظمة بين بونتا أريناس في شيلي وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وتسيّر هذه الرحلات خطوط لاتام الجوية، وشملت التوقف مرتين شهرياً في ريو غاليفوس، في الجزء القاري من الأرجنتين، وذلك وفقاً لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999 الذي أفاد بأن الحكومتين ستواصلان النظر في البيان المشترك والترتيبات المنبثقة عنه. وعملاً باتفاق شباط/فبراير 2001 لتبادل المذكرات المتعلقة بالتفاهم بشأن الرحلات الجوية الخاصة والملاحة الجوية، أُذن بالقيام برحلات جوية خاصة من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين. وأُذن أيضاً بالقيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي. وفقاً للمبادئ الواردة في البيان المشترك وتبادل الرسائل المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، بدأ تسيير رحلة أسبوعية ثانية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تشغيلها شركة لاتام بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وساو باولو، البرازيل، مع التوقف مرتين شهرياً (توقف واحد في كل اتجاه) في كوردوبا، في الجزء القاري من الأرجنتين. واتفق على إجراء المناقشات الثنائية السنوية بشأن الخدمات الجوية تشمل استعراض الخيارات لزيادة خطوط الربط.

16 - وفي هذا الصدد، تكرر حكومة الأرجنتين الإعراب عن اعتزامها مواصلة المناقشات الثنائية في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة من أجل تسيير رحلة مباشرة بين بوينس آيرس والجزر.

17 - ورداً على الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي جرت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير 2010 المرسوم الرئاسي 2010/256 الذي يقضي بحصول السفن على إذن للرسو في الموانئ الأرجنتينية أو لعبور المياه الأرجنتينية باتجاه موانئها. وتشير حكومة الأرجنتين إلى أن الأرجنتين، في إطار ذلك المرسوم، منحت الإذن لمجموعة متنوعة من السفن، بما في ذلك السفن السياحية إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساوث جورجيا، على أساس أن تلك الأنشطة تحفز دمج الجزر إلى الجزء القاري للأرجنتين. واستمر تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه في عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، قررت البلدان الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية في وقت سابق إغلاق موانئها أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني".

18 - وفي عام 2019، ظلت المملكة المتحدة، من جهتها، تعتبر المرسوم الرئاسي 2010/256 مخالفاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع التأكيد على أن من حق سكان الجزر

بموجب القانون الدولي تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة تأكيد مبدأ تقرير سكان جزر فوكلاند لمصيرهم وحقوقهم في ذلك على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أن جميع الشعوب حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (انظر أيضا الفقرة 10 أعلاه).

19 - وفيما يتعلق بالاتصالات، أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض متاحة لنسبة 87 في المائة من الأسر المعيشية في الجزر. وفيما يتعلق بالمرافق العامة، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، تفي منشأة رئيسية لتوليد الطاقة باستخدام الرياح بحوالي 34 في المائة من احتياجات الكهرباء في الأوساط الحضرية. وتستخدم مصادر الطاقة المتجددة مثل العنفات الهوائية والألواح الشمسية في المزارع والبيوت الريفية والمستوطنات.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

20 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، يعمل الإقليم على الالتزام بعدد من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، أن تطبق المملكة المتحدة تلك المعاهدات والاتفاقيات في الإقليم على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به، يشكلان جزءا لا يتجزأ من الأرجنتين.

21 - وخلال عام 2019، تواصل التتقيب عن الهيدروكربونات في خضم احتجاجات الأرجنتين وغيرها من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق المشتركة تبادل المعلومات المتاحة عن أي سفن أو قطع بحرية تسافر إلى "جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش محمّلة ببضائع بغرض استخدامها في الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالهيدروكربونات و/أو التعدين في الجرف القاري للأرجنتين".

22 - ومنذ عام 2013، اتخذت سلطات الطاقة الأرجنتينية إجراءات إدارية ضد الشركات التي تقوم بأنشطة غير مأذون بها للتتقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة. وقد أرسلت الأرجنتين رسائل تنبيه إلى الشركات الضالعة بشكل مباشر أو غير مباشر في تلك الأنشطة (انظر أيضا الفقرة 41 أدناه). وفي بيان صحفي صادر في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، حثت الأرجنتين الشركات والكيانات الأخرى على الامتناع عن تمويل أو المشاركة في استكشاف أو استغلال الهيدروكربونات في المنطقة المتنازع عليها، لأن هذه الأنشطة تخضع لإجراءات إدارية وقضائية، وفقا لتشريعات الأرجنتين.

23 - وفي عام 2019، واصلت المملكة المتحدة توضيح موقفها للأرجنتين الذي مفاده أن الجرف القاري لا يُشكل، بموجب القانون الدولي، جزءا من الأرجنتين؛ وأيدت حق سكان جزر فوكلاند تطوير مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية، بوصفه جزءا لا يتجزأ من حقوقهم في تقرير المصير؛ ورفضت تطبيق التشريعات المحلية للأرجنتين على الشركات العاملة في الأنشطة الهيدروكربونية في الجزر. وترى المملكة المتحدة أن قرار الإدارة السابقة لحكومة الأرجنتين القائم على دوافع سياسية والذي يُقصد منه استهداف الأصول وتجريم أنشطة الأفراد العاملين في الشركات الدولية العاملة في قطاع الهيدروكربونات في المنطقة، يشكل محاولة غير مقبولة تماما ترمي من خلالها إلى ممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم ولا يستند إلى أي مبرر قانوني. وإضافة إلى ذلك، أعربت المملكة المتحدة عن رأي مفاده أن هذا القرار تتجم عنه آثار خطيرة على الأعمال التجارية العالمية ومبادئ حرية التجارة. واعتبرت المملكة المتحدة أن الرسائل التنبهية

المذكورة الموجهة إلى الشركات تتعارض مع البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016 (انظر أيضا الفقرة 10 أعلاه). وعلاوة على ذلك، واصلت المملكة المتحدة رفض ادعاء حكومة الأرجنتين بأن إدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة في جزر فوكلاند يشكل إجراء انفراديا. وتدعم المملكة المتحدة حق سكان جزر فوكلاند استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير.

24 - وأعادت الأرجنتين من جانبها تأكيد حقها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجهات التي تقوم بأنشطة انفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، والتي تتعارض مع قرار الجمعية العامة 49/31، وقد أقر ذلك في العديد من المحافل الدولية. وأعربت الأرجنتين عن أسفها لأن المملكة المتحدة واصلت القيام بأنشطة انفرادية متعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها. وأعربت الأرجنتين عن قلقها إزاء الأضرار الكبيرة بالنظام الإيكولوجي التي قد تنجم عن انسكاب النفط في منطقة التنوع البيولوجي الغني.

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

25 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس)، بناء على طلبها. ووسّعت أيضا نطاق حق الأفراد في تقديم التماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، أضفى الإقليم الصفة القانونية على زواج مثليي الجنس في نيسان/أبريل 2017، بعد عقد مشاورات عامة ظهرت خلالها مستويات عالية من التأييد لزواج مثليي الجنس في أوساط المجتمع المحلي.

26 - وما فتئت الأرجنتين ترفض تطبيق المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه على الإقليم، بالإضافة إلى إطلاقها على الإقليم تسمية إقليم وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى.

باء - الصحة العامة

27 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، يقدّم العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجانا إلى جميع المقيمين في الجزر، وتوفر وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية والثانوية في الجزر بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع. ويوجد في الإقليم مستشفى واحد يضم تجهيزات حديثة ويعمل فيه أطباء وأطباء أسنان وممرضون. وتقوم مجموعة متنوعة من الأخصائيين بزيارات على أساس سنوي أو كل سنتين، حسب الحاجة، ويمكن إحالة المرضى الذين لا يمكن علاجهم في الجزر إلى المستشفيات في المملكة المتحدة بموجب الاتفاق المتبادل بين الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة والوزارة.

28 - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في إمكانية الحصول مجاناً على خدمات نظام الصحة العامة الأرجنتيني.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

29 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على دفع اشتراكات شهرية إلزامية ثابتة يسدها جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 64 سنة، ويمكن الحصول على معاش تقاعدي كامل اعتباراً من سن 65 سنة. ويوجد نظام لصرف منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية للتصدي لحالات المشقة والعجز.

دال - التعليم

30 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة، والتعليم قبل المدرسي (الحضانة) متاح مجاناً للأطفال بدءاً من سن الثالثة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتاح لجميع الطلاب المؤهلين إمكانية الحصول على التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الجامعي، وتموله بالكامل حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي عام 2019، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس 509 تلميذاً، يُقيم 28 تلميذاً منهم في المناطق الريفية. وتبلغ نسبة التحاق جميع الأطفال البالغين سن الدراسة في الجزر 99,6 في المائة، وهناك طالبان يدرسان في المنزل. وتبلغ نسبة المعلمين إلى الطلاب حالياً على التوالي 10,8:1 في المدارس الابتدائية و 8,3:1 في المدارس الثانوية.

31 - ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في الالتحاق بنظام التعليم العام الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في آخر تقرير للأمين العام بشأن التسهيلات الدراسية والتدريبية التي تتيحها الدول الأعضاء لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

32 - تنص اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام 1997 (اتفاقية أوتاوا)، على أن الدول الأطراف ملزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة في غضون 10 سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم تتم الموافقة على التمديد بموجب الاتفاقية.

33 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، قرر الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا منح تمديد آخر للمملكة المتحدة حتى 1 آذار/مارس 2024، أعقب التمديد الأول حتى 1 آذار/مارس 2019 الذي مُنح في الاجتماع التاسع للاتفاقية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أزيلت الألغام من أراضٍ تقارب مساحتها 21 500 000 متر مربع، ودُمر 10 080 لغماً منذ عام 2009. ولا يزال هناك 10 حقول ألغام يجب تطهيرها من أصل 129 موقعاً، ومن المتوقع الانتهاء من العمل بحلول نهاية عام 2020.

34 - وأشارت الأرجنتين إلى إعلانها التفسيري لدى تصديقها على اتفاقية أوتاوا في عام 1999، والذي ذكرت فيه أن الجزر، التي تشكل جزءاً من إقليمها، تقع تحت احتلال المملكة المتحدة غير المشروع، وأن الأرجنتين قد مُنعت بالفعل من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد المزروعة في الجزر بغية الوفاء

بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية. ووافق المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتوا، المعقود في أوسلو في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على طلب الأرجنتين المتعلق بالتمديد حتى 1 آذار/مارس 2023 فيما يتعلق بالمادة 5 من الاتفاقية، بعد انقضاء فترة التمديد السابقة في 1 كانون الثاني/يناير 2020. وفي ذلك المؤتمر، ذكر ممثل الأرجنتين أن حكومة بلاده اقترحت على المملكة المتحدة تفاهما مؤقتا جديدا، في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة، لإنهاء مهام إزالة الألغام المعلقة بصورة مشتركة.

سابعاً - التطورات الثنائية

35 - في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، وفيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، اتفقت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، بروح إيجابية، على إقامة حوار لتحسين التعاون بشأن قضايا جنوب المحيط الأطلسي ذات الاهتمام المشترك، واتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 (A/44/678-S/20915، المرفق) تنطبق على البيان المشترك والآثار المترتبة عليه.

36 - وفي وقت لاحق، جرت العمليات الميدانية للجنة الدولية للصليب الأحمر في جزر فوكلاند (مالفيناس) من أجل تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين في مقبرة داروين في حزيران/يونيه 2017 وانتهت في آب/أغسطس 2017. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة 121 تقريراً تحدد هوية 88 جندياً وتتضمن نتائج تحليل الحمض النووي الذي أُجري. ورحبت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة بتقديم التقارير ووافقتا على أن رغبات الأسر المعنية ستكون بالغة الأهمية. وفي 26 آذار/مارس 2018 و 13 آذار/مارس 2019، حضر أقارب الجنود الأرجنتينيين الذين حُدِّت هوياتهم إلى مقبرة داروين لزيارة القبور، وهي قبور مكتملة وعليها شواهد تحمل أسماء الأشخاص المتوفين. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2017، حُدِّت هوية مزيد من الجنود، مما أدى إلى بلوغ العدد الإجمالي للجنود الذين حُدِّت هوياتهم 115 جندياً من أصل العدد الإجمالي البالغ 122 جندياً. وللاطلاع على التطورات المتعلقة باللجنة الفرعية العلمية للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي والخدمة الجوية الإضافية، انظر الفقرتين 9 و 15 أعلاه، على التوالي.

37 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، طلبت حكومة الأرجنتين الوساطة المحايدة للجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تسليط الضوء على حالة مقبرة جماعية في مقبرة داروين لم تدرج في العملية السابقة لتحديد الهويات التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2017.

ثامناً - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

38 - وفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منتديات الكمونث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للاتحاد الأوروبي، ومنتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، يشارك ممثلوها أيضاً، بوصفهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في الاجتماعات الدولية الأخرى

التي تتناول مسائل تؤثر في مصالح سكان الجزر، وذلك من أجل إبداء آرائهم. وترى حكومة المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يتمكن سكان الجزيرة من المشاركة بأنفسهم في جميع الاجتماعات التي تمس مصالحهم.

39 - والأرجنتين ليست عضوا في المنظمات المذكورة أعلاه. ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي تُقر بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، أعادت الأرجنتين التأكيد على الطابع الثنائي الذي تتسم به مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولذلك، رفضت أي محاولة ترمي إلى تمكين سكان الجزر من حضور الاجتماعات ممثلين أنفسهم بأنفسهم.

تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية

40 - نوقشت مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) خلال عدة اجتماعات عقدتها محافل إقليمية ومتعددة الأطراف في عام 2019، مثل منظمة الدول الأمريكية (ميديين، كولومبيا، 27 حزيران/يونيه)، والسوق الجنوبية المشتركة (سانتا فيه، الأرجنتين، 17 تموز/يوليه؛ وبينتو غونكالفيس، البرازيل، 5 كانون الأول/ديسمبر) ومجموعة الـ 77 والصين (نيويورك، 27 أيلول/سبتمبر).

41 - وفي القرارات التي اتخذتها في أعقاب الاجتماعات المذكورة أعلاه كل من مجموعة الـ 77 والصين ومنظمة الدول الأمريكية، أعيد التأكيد على ضرورة أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة. وكررت السوق الجنوبية المشتركة، في القرارات المتخذة في الاجتماعات المذكورة أعلاه، تأكيد دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة، وأثنت على مناخ التعاون والتقدم المحرز في عدة مجالات، ودعت إلى تعميق الحوار القائم بهدف استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع على السيادة. وأكدت مجموعة الـ 77 والصين من جديد، في قرارها الذي اتخذته في الاجتماع المذكور أعلاه، على مبدأ السلامة الإقليمية على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، حيث سلطت الضوء على حق الدول الأعضاء في المجموعة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، وأشارت إلى ضرورة عدم اتخاذ إجراءات انفرادية في المناطق الخاضعة للنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة 49/31.

42 - والمملكة المتحدة ليست عضوا في المنظمات المذكورة آنفا، باستثناء منظمة الدول الأمريكية الذي تُشارك فيها بصفة مراقب، ولم تكن ممثلة في أي من الاجتماعات المذكورة آنفا. وظلت المملكة المتحدة على موقفها الرافض لأي إشارة إلى أن التنقيب عن الهيدروكربونات يُعتبر إجراء أحاديا من جانبها وأنه يُنفذ انتهاكا لقرار الجمعية العامة 49/31، وأيدت حق سكان الجزر في تنمية اقتصادهم وبناء مستقبلهم، بما في ذلك قرارهم استغلال مواردهم الطبيعية، ورفضت كذلك أي إشارة إلى أنها تعزز الأصول العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي أو إلى أنها تقوم، حسبما يُزعم، بعسكرة المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة المملكة المتحدة أن ما من البيانات أو القرارات الإقليمية المذكورة آنفا يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة I من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا العلاقات الحديثة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وأكدت المملكة المتحدة أن البيانات الإقليمية الصادرة عن أعضاء في منظمة الدول الأمريكية وغيرهم، أو قرارات الجمعية العامة، لا تُعدّل ولا تُضعف التزام الدول باحترام حق سكان الجزر في تقرير المصير.

عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

43 - ليس لدى المملكة المتحدة أيّ شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر سواث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحقّ لهم بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يعملوا بحرية على تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

44 - وفي رسالة إلى سكان الجزر بُنيت في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أشار رئيس وزراء المملكة المتحدة، بوريس جونسون، إلى بدء تسيير رحلة تجارية ثانية باعتباره إنجازا ضخما لجميع المعنيين، مسلطا الضوء على ضرورة الربط بين المجتمعات المحلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي على نطاق واسع. وكرر أيضا تأكيد دعم المملكة المتحدة الثابت لحق سكان الجزر في تقرير مركزهم السياسي، مع احترام نتائج الاستفتاء الذي أُجري في عام 2013.

45 - وترفض المملكة المتحدة بشكل قاطع ادعاءات الأرجنتين أن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي. وقوات المملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي موجودة لأغراض دفاعية بحتة ومستوى قوامها ملائم للدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل.

46 - وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما القرار المشروع الذي اتخذته سكان جزر فوكلاند بإنشاء وإدارة قطاع مصائد أسماك مستدامة والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المياه المحيطة بجزر فوكلاند بما يتفق تماما مع القانون الدولي.

47 - وموقف المملكة المتحدة التاريخي واضح بشأن السيادة على جزر فوكلاند. ويعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام 1765، أي قبل بضع سنوات من قيام جمهورية الأرجنتين.

48 - وعلاوة على ذلك، تؤيد حكومة المملكة المتحدة البيانات التي أدلى بها عضوان من أعضاء الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في 25 حزيران/يونيه 2019. وأفاد المتكلمون بما يلي: جزر فوكلاند ليست مستعمرة من مستعمرات المملكة المتحدة، وقد أعربت عن رغبة واضحة في أن تظل إقليما من أقاليم ما وراء البحار في استفتاء أُجري عام 2013؛ ولا يعتبر سكان الجزر أنفسهم جزءا من مستعمرة أو أناسا أسكنوا فيها؛ ولا يمكن أن يُقام حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك، وما لم يشاركوا مباشرة في أي حوار من هذا القبيل؛ والإقليم متمتع فعليا بالحكم الذاتي ومكتف ذاتيا من الناحية الاقتصادية ويصدر قوانينه الخاصة به؛ ولم تكن المساعدة في مجال الدفاع إلا ضرورة بسبب نشوب النزاع عام 1982؛ وقال إن مطالبة الأرجنتين بالجزر على أساس السلامة الإقليمية مطالبة لا أساس لها وادعاءها بقيام المملكة المتحدة بطرد "السكان" من الجزر زائف ولا يقوم على أساس؛ ويشكل الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الأرجنتين لإلحاق الضرر باقتصاد الجزر مصدر قلق بالغ لسكان الجزر، ولكن ظهرت مؤشرات، في ظل حكم الرئيس موريسيو ماكري، على أنه من الممكن إقامة علاقة جديدة في ظل مختلف التطورات المتعلقة بمصائد الأسماك والخدمات الجوية وتحديد هويات الجنود

الأرجنتينيين والتعاون من أجل تنفيذ عملية البحث والإنقاذ للغواصة الأرجنتينية سانانا فيه؛ وتلتزم جزر فوكلاند بحفظ الموارد السمكية في جنوب غرب المحيط الأطلسي وإدارتها إدارة مستدامة، ومستعدة للعمل مع البلدان في المنطقة من أجل وضع نظام للإدارة المستدامة؛ والسيادة ليست جزءاً من ولاية اللجنة الخاصة، والدعوة منذ وقت طويل لزيارة الجزر صحيحة وينبغي احترامها؛ وينبغي للجنة الخاصة أن تقر بحق سكان جزر فوكلاند بالاعتراف بهم كشعب وبحقهم في تقرير المصير (انظر (A/AC.109/2019/SR.7).

باء - موقف حكومة الأرجنتين

49 - تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها التي هي جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني. وتؤكد الأرجنتين أنها ورثت، منذ استقلالها من إسبانيا، الأقاليم التابعة لها في جنوب القارة، بما في ذلك جزر مالفيناس والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، وممارسة الأرجنتين حقوقها بدون انقطاع عن طريق الشروع في سن التشريعات وإنشاء هيئات قانونية وإدارية لتعزيز سيادتها، وتعزيز تنمية التجارة وتوطين سكان وإنشاء مكتب للإدارة المحلية، التي توجت بإصدار مرسوم تم بموجبه إنشاء القيادة المدنية والعسكرية في جزر مالفيناس في 10 كانون الثاني/يناير 1829 وتعيين لويس فيرنز قائدا.

50 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن المملكة المتحدة انتهكت، في 3 كانون الثاني/يناير 1833، سلامة الإقليم الأرجنتيني واحتلت الجزر بصورة غير قانونية، ورخلت بالقوة السكان والسلطات الأرجنتينية الشرعية التي كانت مستوطنة هناك. واحتجت حكومة الأرجنتين على الفور على هذا العمل غير المشروع من أعمال القوة ولم توافق عليه على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، صارت الجزر محل نزاع سيادي بين البلدين، اعترفت به الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) وكذلك العديد من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

51 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن دستوراً ينص على الهدف الدائم والثابت المتمثل في استعادة الممارسة الكاملة للسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي ومع احترام طريقة عيش سكانها.

52 - وتؤكد الأرجنتين من جديد أن مبدأ تقرير المصير للشعوب لا ينطبق في حالة جزر مالفيناس. ولا يشار إلى هذا المبدأ في أي من قرارات الجمعية العامة أو اللجنة الخاصة. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية العامة صراحة مرتين في عام 1985 مقترحات مقدمة من المملكة المتحدة دعت إلى إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بالمسألة.

53 - وأكد رئيس الأرجنتين في ذلك الوقت، موريسيو ماركري، في كلمته أمام الجمعية العامة في 24 أيلول/سبتمبر 2019، من جديد على الحقوق السيادية المشروعة وغير القابلة للتقادم لحكومة بلده على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ودعا المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات الثنائية التي تمكن البلدين من إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع (انظر (A/74/PV.4).

54 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أكد رئيس الأرجنتين ألبرتو فرنانديز، في بيانه الافتتاحي أمام الجمعية التشريعية، من جديد أن المطالبة بممارسة السيادة على جزر مالفيناس هي سياسة حكومية تتجاوز أي تمييز حزبي، وشدد على أنه لم يعد هناك مجال للاستعمار في القرن الحادي والعشرين. وذكر أيضا أن الديمقراطية الأرجنتينية لا سبيل أمامها سوى الدبلوماسية والسلام لفرض مطلبها.

55 - وعلاوة على ذلك، ما برحت جمهورية الأرجنتين تندد بالأنشطة الانفرادية لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المناطق البحرية الأرجنتينية المحتلة بصورة غير قانونية فيما يمثل، إلى جانب الوجود العسكري البريطاني المستمر في جنوب المحيط الأطلسي، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة 49/31 الذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء عملية التفاوض التي أوصت بها الجمعية العامة، وهو أمر أعرب المجتمع الدولي عن قلقه بشأنه ورفضه له (انظر أيضا A/74/638).

56 - وفي حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، طلبت حكومة الأرجنتين إلى الأمين العام أن يجدد جهوده لمساعدة الطرفين من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع في إطار بعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بموجب مجموعة من قراراتها بدءا بالقرار 9/37 والتي لقيت الدعم المتجدد من اللجنة الخاصة في قراراتها السنوية بشأن مسألة جزر مالفيناس. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من استعداد حكومة الأرجنتين للحوار ودعوة المجتمع الدولي، ترفض المملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة.

57 - وعلاوة على ذلك، تؤيد الأرجنتين البيانين اللذين أدلى بهما غييرمو كليفتون ولويس غوستافو فيرنيت خلال الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة التي عقدتها اللجنة الخاصة في 25 حزيران/يونيه 2019، واللذين أشارا فيهما إلى جملة أمور منها ما يلي: المواطنون الأرجنتينيون سكنوا الجزيرة قبل طردهم بالقوة منها؛ والسكان ليسوا شعبا تحت حكم استعماري وإنما مستوطنة من مواطني المملكة المتحدة، يحتلون بصورة غير قانونية أراضٍ تنتمي إلى دولة أخرى؛ ولم تعترف الجمعية العامة واللجنة الخاصة بالحق في تقرير المصير لأنهما تدركان السمات الخاصة للمسألة؛ وتعاني جزر مالفيناس من تدهور في مواردها الطبيعية، وانخفاض إنتاجيتها وبعدها عن مراكز الاستهلاك؛ وتُبين أنشطة التدريب في القطاع الزراعي أن العمل الجماعي من أجل التنمية المستدامة ممكن، في حين أن النزاع على السيادة الذي ترفض المملكة المتحدة تسويته، يحدّ من إمكانيات التعاون بشكل كبير؛ وتضطلع اللجنة الخاصة بدور بالغ الأهمية في التوصل إلى حل سلمي؛ وينبغي للجنة أن تدعو مرة أخرى الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى التفاوض من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة (انظر A/AC.109/2019/SR.7).

حادي عشر - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

58 - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها السابعة المعقودة في 25 حزيران/يونيه 2019.

59 - وفي تلك الجلسة، أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات، وتماشيا مع الممارسة المعتادة، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانين أدلى بهما كل من روجر إدواردز وروجر سبينك من المجلس التشريعي

لجزر فوكلاند (مالفيناس)، وكذلك إلى بياني السيد غييرمو كليفتون والسيد لويس غوستافو فيرنيت، ويرد موجز هذه البيانات في الفقرتين 48 و 57 أعلاه (انظر أيضا A/AC.109/2019/SR.7).

60 - وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل شيلي، أيضا باسم إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وكوبا، ونيكاراغوا، مشروع القرار A/AC.109/2019/L.8 الذي اعتمدته بعد ذلك اللجنة الخاصة دون تصويت. وفي هذا القرار، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

61 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبصفته الوطنية)، وإكوادور، وشيلي، وكوبا، ونيكاراغوا، والجمهورية العربية السورية، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسيراليون، وإندونيسيا، والصين، وكذلك المراقبون عن أوروغواي (أيضا باسم السوق الجنوبية المشتركة)، والبرازيل، وبيرو، والمكسيك، وباراغواي، وغواتيمالا، وكولومبيا، والسلفادور، وهندوراس، وكوستاريكا (انظر A/AC.109/2019/SR.7).

62 - وفي الجلسة السابعة، أدلى أيضا ببيان وزير الخارجية وشؤون العبادات في الأرجنتين، خورخي مارسيلو فاوري. وقال إن مرور الوقت لم ينتقص من صحة مطالبة بلده بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيوارجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها ولم يضعف من اقتناعه بأن النزاع الذي طال أمده يجب أن يحل بالطرق السلمية من خلال المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة. وذكر أن مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها، بالنظر إلى النزاع الأساسي على السيادة، وأن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على سكان جزر مالفيناس، وأن الحق في تحديد مركز الإقليم الذي يعيشون فيه سيتعارض مع قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) والقانون الدولي المتعلق بإنهاء الاستعمار. وذكر كذلك أنه يتضح من تحليل محكمة العدل الدولية للآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965 أن أراضي جزر مالفيناس التي يتعين إنهاء الاستعمار فيها تشمل جميع الأقاليم التابعة لها التي كانت موجودة في عام 1965، عام اتخاذ الجمعية العامة القرار 2065 (د-20). وقال إن الرئيس ماكري اتبع سياسة توسيع نطاق التعاون مع المملكة المتحدة، وذكر أمثلة مختلفة في هذا الصدد. وأفاد أيضا بأن سكان الجزر رحبوا بالزيارة التي قام بها أقارب الجنود الأرجنتينيين بأقصى قدر من الاحترام، وهي بادرة إنسانية كانت محل تقدير بالغ من بلده. وقال إنه من المؤسف أنه على الرغم من هذا التقدم، لم تُستأنف المفاوضات بعد، وأن المملكة المتحدة تواصل اتخاذ إجراءات أحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة 49/31. ورأى أنه من خلال الحوار المنفتح والموضوعي والبناء، من الممكن تعميق التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبناء مستوى من الثقة يهيئ لاستئناف المفاوضات. وحثّ المملكة المتحدة على أن تبدي الالتزام نفسه الذي تبديه الأرجنتين من خلال الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار على النحو المبين في القرارات ذات الصلة. واختتم بالقول إنه بالاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام، سيكون من الممكن المضي قدما نحو تنفيذ مشروع القرار الذي يدعو إلى استئناف المفاوضات (انظر A/AC.109/2019/SR.7).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

63 - في الجلسات الثانية والسادسة والسابعة والثامنة التي عقدتها اللجنة الرابعة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين في 7 و 11 و 15 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وخلال مناقشة بنود إنهاء الاستعمار، تناولت وفود الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل (أيضا باسم السوق الجنوبية المشتركة)، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، والصين، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، ونيكاراغوا، وهندوراس مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر A/C.4/74/SR.2 و A/C.4/74/SR.6 و A/C.4/74/SR.7 و A/C.4/74/SR.8).

64 - وفي الجلسة الثانية، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، قال ممثل البرازيل، متحدًا باسم السوق الجنوبية المشتركة، إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اعترفتا، منذ اعتماد القرار 2065 (د-20) في عام 1965، بأن المسألة تتعلق بنزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى وضع نهاية لهذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض وأشار إلى البيان المشترك الصادر عن السوق الجنوبية المشتركة الذي اعتمد في تموز/يوليه 2019. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في 16 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، متحدًا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن دعمه القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، مستشهدا بالقرار الذي اتخذته الجماعة في مؤتمر قمته في عام 2017، والذي أكدت فيه من جديد رغبتها في استئناف المفاوضات بين الدولتين ودعت الأمين العام إلى تجديد جهوده للوفاء بمهمة المساعي الحميدة (انظر أيضا الفرع التاسع أعلاه).

65 - وفي الجلسة الثانية، ذكر ممثل الأرجنتين أنه، على النحو المعترف به في القرار 1514 (د-15)، ينبغي عدم استخدام تقرير المصير كذريعة للمس بسلامة أراضي الدول القائمة، وفي هذا السياق، ينبغي للجنة أن تفهم الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة المشار إليها بوصفها "مسألة جزر مالفيناس"، التي تتطوي على نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وقال إن الجمعية العامة اعترفت، في القرار 2065 (د-20)، بوجود نزاع بشأن السيادة على هذه الجزر وأشارت إلى أنه لا يمكن حلّه إلا من خلال المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح سكان الجزر. وذكر أيضا أن المملكة المتحدة رفضت استئناف المفاوضات على الرغم من الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي وواصلت أعمالها الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، في تجاهل لقرار الجمعية العامة 49/31. ولم تعرب الأرجنتين عن استعدادها لاستئناف المفاوضات فحسب، بل أيضا للمساهمة في بعثة المساعي الحميدة التي كلفت الجمعية العامة الأمين العام بها.

66 - وفي معرض الإشارة إلى تجدد العلاقة مع المملكة المتحدة والعديد من التطورات الأخيرة المتعلقة بالخدمات الجوية، ومصادد الأسماك، وتحديد هوية رفات الجنود الأرجنتينيين، اختتم كلامه بإعادة التأكيد على حقوق الأرجنتين القانونية وغير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها (انظر A/C.4/74/SR.2).

67 - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت ممثلة المملكة المتحدة أن علاقة المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها تتسم بطابع عصري قائم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا. وقالت إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى السنوي بين المملكة المتحدة والأقاليم، وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

68 - وقالت إن مسؤولية وهدف حكومة بلدها الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم استيفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وأشارت إلى أن حكومة بلدها تقدم الدعم إلى حكومات الأقاليم في تلك المجالات. وأوضحت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة تماما بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. ولهذا الغرض، أنشأت الدولة القائمة بالإدارة لجنة وزارية مشتركة معنية بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار.

69 - وقالت الممثلة إن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر سواث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بالإقليمين، ولا في حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحق لهم بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يسعوا بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذكرت أنه بناء على ذلك لا يمكن إجراء أي حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. وبالنظر إلى نتائج استفتاء عام 2013، الذي صوت فيه 99,8 في المائة من الناخبين لصالح الإبقاء على مركزهم كإقليم من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، من الواضح أنهم لا يرغبون في هذا الحوار، وينبغي احترام رغباتهم (انظر A/C.4/74/SR.7).

70 - وبالإضافة إلى ذلك، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في إطار ممارسة حق الرد، تأكيد مواقف حكومتيهما عددا من المرات خلال مداولات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/73/SR.2 و A/C.4/74/SR.6 و A/C.4/74/SR.7 و A/C.4/74/SR.8).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

71 - قررت الجمعية العامة في قرارها 316/58 أن تُبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وحتى تاريخ صدور ورقة العمل هذه، لم يرد إلى الجمعية أي إخطار من دولة عضو.